وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومسؤولياتهاالمؤجلة تجاه المعتقلين الأحداث

طاهرة داخل طاهر
استاذ جامعية وناشطة بحقوق الانسان
taheradakhil@yahoo.com

ربما يتساءل الحضور ماعلاقة شريحة المودعين الأحداث على ذمة وزارة العمل بمحور المعتقلين، لأنهم متواجدين في مدرسة لإصلاحهم وتصحيح جنوحهم ، وهم محقون باعتقادهم هذا لأنه يمثل الحقيقة الإنسانية والمنطق التربوي والواقع المطلوب ، الان الحقيقة غير متنفذة في التعامل القانوني مع هذه الشريحة ، لذا ينسحب عليهم مصطلح المعتقلين لا المودعين . أما الأسباب فهي أكبر مما يتحمله الهم الانساني العراقي ، اذ يشترك بالاساءة الى هذه الشريحة الأسرة والمجتمع والدولة بتعامل مؤسساتها اللا إنساني . وفي هذه الورقة سنحدد مسؤولية جهة واحدة وهي وزارة العمل التي تأبى ان تنظر في مشاكل المعتقلين من الأحداث ، رغم كل الجهد الذي بذلناه من خلال العمل الصحفي ، والنداءات منذ شهر تموز ٢٠٠٧ حتى هذا اليوم . أما أهم المشاكل ، فنلخصها من حيث أهميتها بالآتي :

١: منذ عام (٢٠٠٣) تم احتجاز الفتيات اللواتي اتهمن بجنح مختلفة في سجن النساء ، أي على ذمة وزارة العدل ، بسبب احتلال الأهالي لأبنية وسجون وزارة العمل . ورغم مخاطر اختلاط فتيات من عمر (١١) سنة فما فوق مع نساء محترفات في قضايا الخطف والتسليب ، وتنظيم شبكات للبغاء ، مازالت وزارة العمل تتباطأ في نقلهن الى احدى الدور الخاصة ، ومازالت القوانين نفسها تسري عليهن كما تسري على السجينات البالغات ، بضمنها القسوة من قبل السجانات ، ناهيك عن الامتهان الكبير لكرامتهن ، والتعذيب النفسي بعيد الأثرفي عملية (الفحص السريري لاثبات البكارة) ، فلا يمكنك ان توقف الاعترافات والالم الذي شعرن به ، بسبب سوء تعامل الفريق الطبي معهن او المساعدين له . اذ تقول احداهن وهي من مواليد ١٩٩٣ : حين كنت أصرخ ولم أوافق

ان يقوم بفحصي ثلاثة أطباء ، وطلبت منهم ان تقوم بفحصي طبيبة ، اخذوا يسمعونني كلمات بذيئة لاتليق بهم ، فانا كنت انظر للطبيب وكأنه اله ، وآذوني كثيرا، وبالنهاية كنت باكرا .

لذا يفترض من الجهة القانونية التي تستوجب هذه الاحراءات ان تفرض التعامل الإنساني معهن من قبل الاخرين ، كالقوة الاجرائية والعاملين في المحكمة ، وقوة الحماية المرافقة لهن ، والاطباء في المستشفى .

وماذا عن قانون الرعاية اللاحقة الذي يعمل على متابعة الحدث لثلاثة شهور بعد اطلاق سراحه ، والمسح الميداني قبل اطلاق سراح الحدث من الاناث على وجه الخصوص ، من أجل التأكد من عائلة الحدث وقدرتها على ايوائه وحمايته ، وعدم استغلاله في تعاطي الدعارة والسرقة والاتجار بالمخدرات ؟ ونحن نعلم ان بعض الأسر تنتظر بفارغ الصبراطلاق سراح الحدث ، لزجه بأعمالهم المشينة ، وعندها لافائدة من العقوبة وبرامج الاصلاح . لماذا لايعاقب ذوو الحدث بقوانين صارمة حين يثبت انهم طرفا في دفع الحدث الى المصائب المهلكة ؟ ولماذا لايحرم مثل هؤلاء الآباء بقانون صارم من رعاية أبنائهم ؟ مع أهمية مساندة قانون الأسر البديلة ، وانشاء دور ايوائية لحماية الأحداث المتضررين من أسرهم . وأمثال هؤلاء كثيرون ، فعلى سبيل المثال اعتقل حدثا مع عائلته التي اتهمت بعملية الخطف ، فحكم على والدته بالسجن المؤبد ، واعدم اخوته ، وبقي وحيداً ومهملاً لسنة واحد عشر شهرا . وحين صادف زيارتي لسجن الأحداث ، كان منبوذا ومنعزلاً ، توسل بي لكي يزور والدته في سجن النساء ، لأنها ماتبقى له ، وهو واحد من حقوقه التي اهملتها ادارة السجن . ان مثل هذا الحدث الذي استغلته اسرته، وأهملت حقه ادارة السجن ، وحكم بجريرة سلوك عائلته الاجرامي ، سوف لايجد من يستقبله اذا انتهت مدة حكمه ومصيره التشرد والاجرام ، بينما بامكان دور الرعاية اللاحقة التي نقترح انشائها أن تكون ملاذا آمنا لمثل هؤلاء ، ويمكن اعادة بنائهم نفسيا وفكريا من جديد ، وفق سياسة انسانية مدروسة. وحدث الشيء نفسه مع المودعات الأحداث في سجن النساء ، حين سألتهن من منكن تحرص على ان تغادرهذا المكان؟ فكانت المفاجأة كبيرة ، واحدة فقط رفعت يدها . أما الباقيات فانهن يرفضن أسرهن ، او أن اسرهم قد رفضتهم ، وبانتظار اطلاق سراحهن ليقوموا بقتلهن ، رغم ان معظم جنحهن نتيجة لاستغلال البالغين لهن من الجيران أو الأقارب .

٢: اما بالنسبة للذكور من الأحداث ، فتتلخص خطورة مشاكلهم في أساليب اعتقالهم التي تكون في الغالب خلال الهجوم الذي ينفذه الجيش مع قوات التحالف ، أو من خلال المداهمات لمدن او قرى معينة ، او عـن طريـق التبليغ عنهم ، أو عن العائلة. ويعد الأطفال في هذه الحالة معتقلين بالوراثة ، حتى ان بعضهم أخبرني ، انهم اعتقلوا مع اخوانهم في العائلة واطلق سراح الكبار وبقي الأطفال . وبالتأكيد ستسألون عن الأسباب ، واتحدى منطقكم لو صدّق سماعها ، فهؤلاء الأطفال وهم من عمر سبع سنوات حتى السادسة عشر فما فوق ، حين يتم اعتقالهم خلال المداهمات او الهجوم ، ينقلون من مدنهم وقراهم الى اماكن احتجاز عديدة ، في الغالـب تبعـد كثيراعن محافظاتهم . وحين لايوجد مايدينهم يرسلونهم الى معتقلات عديدة لحين النظـر فـي قـضية (كيـف يعيدونهم الى عوائلهم) ، لأنهم أحداث وقاصرين ، ولايمكن اطلاق سراحهم ، ناهيك عن ان معظمهم لايعرفـون عناوينهم ، اذ أخبرني أحدهم حين سألته عن عنوانه ، وهومن مواليد ١٩٩٧ ، وقد تاخرت مدة موقوفيته وهو بدون تهمة ، ولاتعلم عائلته بمكانه:

(والله ماندل) نحن ناخذ تاكسي من ابي دشير ، ونمر بجامع المعين . نحن يسموننا بيت ابو (عبد الله) .

لقد وصل هذا الحدث مع مئات غيره من معتقلات بوكا والغزلاني والمطار وابي غريب الى دار الملاحظة ، وهي مركز للموقوفين الأحداث . وجاء معظمهم على متن طائرات امريكية او باصات وفي جيوبهم مذكرات الافراج . ولمدة شهور طويلة لم يوافق الطرف العراقي على استلامهم ، بحجة عدم توفر القدرة الاستيعابية لهم ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، وهي حقيقة مرة ومحرجة من الناحية القانونية ، لأن الامريكان منحـوا أطفـالا قاصـرين مذكرات افراج ، ولأنهم قاصرون لم يستطيعوا اطلاق سراحهم مباشرة ، فسلموهم الى الجانب العراقـي الـذي واجه مشكلة عويصة ، منذ شباط ٢٠٠٧ حتى هذه اللحظة ، لاستمرار تدفق المعتقلين الأحـداث مـن تلعفـر والموصل والفلوجة وديالى مع مذكرات افراج وملفات خالية من مذكرات التوقيف . وان الحل هو البـدء مـن الصفر بتنظيم استمارات دراسة الحالة وتوثيق افاداتهم واحالتها الى القضاء. وحسب معرفتي فـان اجـراءات كهذه تستغرق زمنا مضافا الى الزمن السابق . فلماذا التفريط بزمن هؤلاء الأطفال ؟ ولماذا تهمش مـشاعرهم؟ اخبرت مدير المعتقل بضرورة الاسراع والتعجيل بمعاملاتهم ، الا ان المشكلة ان معظمهم يجهلون عنـاوينهم ، والأماكن التي احتجزوا فيها سابقاً ، وبعضهم لايعرف حتى تاريخ ولادته ، لأن أعمارهم صغيرة جـدا، ورغـم ذلك تجرعوا الكثير ، وتتحمل عوائلهم أجور المحاماة، والبحث والتنقل بين المحافظات. وحين دخلت لأراهـم ،

كانت عبارة أهلي لايعرفون بمكاني منذ ثمانية اشهر او اكثر، تختلط مع صوتهم المرتجف وشحوبهم ، وبقايا الخوف ، بعد ان عاشوا تجارب مبكرة، ليس لأنهم مغامرون ، بل كل ذنبهم انهم سكنوا في مناطق ساخنة ، فخاضوا تجربة الصراع بين الموت والحياة ، والتعامل مع العسكرة الأمريكية وجها لوجه، عمليات دهم ، ومطاردات ، وهجوم ، وتشرد. اذ تسمع منهم قصصا تفوق أفلام الأكشن الأمريكية . واننا لاندري ماذا تحمل رؤوسهم ، ومالذي يسترجعونه في مخيلتهم ليلا . يقول مدير الدار ، ان بعضهم يبكي كثيرا في الليل . لقد بذل الجانب الأمريكي شوطاً طويلا في اصلاحهم واذلالهم في آنٍ واحد ، وبقي على الجانب العراقي ان يقطع اشواطا بأسرع مايمكن ويبذل جهدا لتحقيق العدالة لهؤلاء .

٣: من اكبر المعاناة لهذه الشريحة ، ان اللجنة التي تعمل على دراسة الشخصية وتقييم عمر الحدث ، لاتؤدي عملها بانتظام . اذ من المفروض ان تباشر عملها بشكل يومي او اسبوعي على الأقل ، الا أنها تعقد اجتماعاتها بشكل نصف شهري . علما ان دراسة الشخصية هي الخطوة الأولى التي تترتب عليها الخطوات الأخرى . فهذا الموضوع لا يشكل أمراً مستعجلاً لدى المسؤولين ، بينما يحسب الأطفال الأحداث مدتهم على أصابع أياديهم مرارا وتكرارا .

ان عملية الزخم والاكتظاظ التي يشتكي منها الجميع ، يمكن حلها بأنشاء دور للملاحظة ، او مدارس للاصلاح في المحافظات ، بدلا من جلب الأحداث الجانحين من محافظات العراق ، من البصرة والعمارة والناصرية والرمادي وكربلاء وديالى من كل نواحيها وقراها ، حيث يتعرضون في رحلتهم الطويلة الى أقسى حالات الامتهان وسوء المعاملة والاستغلال ، وربما التحرش والاعتداء ، ولأن الرحلة طويلة ومجهولة والوضع النفسي السيء للحدث ، يجعله عرضة للاستسلام والخنوع ، وبوجه خاص اذا كان الحدث فتاة . وإذا ما علمنا ان المسؤولين يمنعون تصوير الحدث واظهار وجهه ، باعتبار ان ذلك يمثل خرقاً لحقوقه ، فلماذا يسمحون للحدث ان يمر بهذه الرحلة الطويلة، التي سيعرف خلالها القاصي والداني جريمة الحدث ومكانها ، فضلا عن انهم سيخففون العبء على عائلة الحدث التي تتجشم عناء الطريق واجور النقل والمبيت ، وهي في الغالب اسرا معدمة . وفي أغلب الأحيان لا تأتي لزيارته ، مما يجعله في وضع نفسي صعب، فيلجأ الى البكاء والعزلة ، وأحيانا الى الغضب والصراخ ، وايذاء النفس باحداث جروح عميقة في الجسم او الذراع ، وهي تقريبا محاولات

للانتحار . ومن النادر ان لا تجد مثل هذه الجروح تطوق أذرعهم ، وذلك يعني انهم يتعرضون الى نوبات يأس مستمرة ، تتحمل بعض وزرها سياسة ادارة المعتقل .

٤: وجود قاضي أحداث واحد ، وهي القاضية (سعاد الدباغ) ، وهي الوحيدة التي تبت في قضايا الأحداث ، رغم العدد الكبير من الموقوفين ، التي تحال قضاياهم من قاضي التحقيق اليها . وكثيراً ما تتعرض جلسات المحكمة للتأجيل حين تتمتع القاضية بإجازة أو تسافر في بعثة ما . وليس مستبعداً ان تجد احداثا اوقفوا أكثر من مدة عقوبة الجنحة ، ولايحاسب المقصرون مطلقا .

ونحن نتساءل كلما رأينا احداثا بعمر لايتجاوز الثانية عشرة ، ولاتزيد أوزانهم عن الثلاثين كيلو غرام ، ولاتتجاوز قاماتهم المتر ، إلا انهم محكومون لخمس او سبع سنوات بسبب جرائم قتل ، من الواضح جد انهم لم يرتكبوها ، وانما حمّلوا الجريمة بالنيابة عن احد أفراد الأسرة او العشيرة ، او ربما قاموا بشراء الجريمة مقابل مبلغ مجز ويلصقونها بأحد الأحداث ، ولايهمهم مصيره ومستقبله ودراسته ، او نظرة المجتمع له كقاتل رغم صغر عمره. وان هذه الظاهرة قد انسحبت حتى على الاناث . اذ التقينا بفتاة في الرابعة عشر من العمر محكومة لثلاث سنوات ، لأنها حسب قولها قتلت ابن زوج والدتها خنقاً ، وكان عمره خمسة وعشرين عاما . ولا يبدو الأمر معقولاً لصغر حجمها وعمرها . ونتساءل : كيف لقاضي الأحداث ان يأخذ بالمسلمات التي تصله من قاضي التحقيق ، ومنها اعتراف الحدث نفسه بجريمة لم يرتكبها ؟ لماذا لايكون هناك الكثير من التمحيص في قضايا تأكل من عمر الحدث أهم مرحلة في حياته ؟ واذا كان الأهل أو العشيرة من القسوة ، ألا ينبغي أن يكون القاضي اكثر انسانية وشمولية بنظرته للأمور ، لأنه الطرف الحقيقي الذي يحمي الحدث من اسرته ومجتمعه ، وحتى من بعض القوانين المجحفة والصارمة؟ فهل يجوز ان يحكم على صبي لأربع سنوات ، لأنه سرق دراجة نارية احب ان يجرب ركوبها ، ولأن وضع عائلته المادي لايسمح له بشرائها .

٥: الاكتظاظ في القاعات : اذ ينبغي ان يكون في القاعة الواحدة ثلاثون حدثا ، تجدهم يحشرون مائة حدث ، يستعملون ثلاثة حمامات فقط ، وبتجهيزات صحية ضئيلة جدا ولاانسانية (صابونتان ومائة غرام تايد في الشهر) ، وعلبة معجون اسنان وفرشاة. .الأمر الذي يؤدي الى انتشار امراض الجرب والتدرن ، مع عدم توفر

العزل الصحي ، رغم ادعائهم بذلك ، وبوجه خاص في هذا الشهر ، حيث ادى عطل المحولة التي تغذي بعض القاعات بالكهرباء الى عدم وجود التدفئة والماء الحار ، وان بعضهم لم يغتسل .

٦: وبما ان البناية كانت مركزاً للشرطة ، فان كل مايتعلق بها من مواصفات لايتحمل عزل الأحداث بحسب نوع الجريمة والفئة العمرية، التي تعتبر أحد الشروط التي ينبغي مراعاتها في حجز الأحداث. اذ نجد من اتهم بسرقة طيرمع الصبي البالغ ، الذي استغلته عصابات التسليب ودربته.

٧: اما موضوع زيارة الأهل لهم ، فبقدر لهفتهم وفرحتهم بلقاء أهلهم ، فإنه ينطوي على ألم وعذاب بالنسبة لهم . إذ لا يسمح للحدث بالتلامس مع أفراد عائلته، حيث يفصله عنهم سياجا حديديا ، يقف الأهل على بعد اربعة امتار عن السياج ، وفوق خط أصفر مرسوم على الأرض . قال لي أحد الأحداث في زيارتي الأخيرة (ست بعد مايوكفون أهلي على الخط الأصفر البارحة شفتهم ، وقبلت اخوية ...صارلي سنة و(١١) شهر مالازم ايدهم). يوم الأحد (١/٢٠) كانت الزيارة الأولى التي يتقابل بها الأحداث وجهاً لوجه مع أهاليهم . منذ اكثر من عامين ، كنا نحاول من أجل موضوع الزيارة هذا ، وقد تحقق قبل زيارتي الأخيرة بيوم واحد .

٨: قضية تعليم الأحداث هو أحد المواضيع الأنية التي ينبغي على منظمات المجتمع المدني الضغط على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأن تتحمل مسؤوليتها في تعليمهم ، وتكف عن المماطلة والتسويف ، وتلقي مسؤولية فتح مدرسة داخل المعتقل على ذمة وزارة التربية. فالوزارة تستطيع تخصيص بعض الدرجات التي تتوفر لديها لتعيين معلمين ومدرسين ، فالكثير من الأحداث حرمتهم الظروف القاسية من التعلم او مواصلة التعليم . ووجودهم في المعتقل فرصة ثمينة يجب ان لاتهدر ، بسبب ذرائع واهية في معظمها تجرد المسؤولين في الوزارة عن واجباتهم . وهم ليسوا متفضلين ان فتحوا للأحداث المعتقلين صفوفا لمحو الامية والتعليم الابتدائي والمتوسط ، وحتى صفوفا للدراسة الاعدادية. فالكثير منهم يتوسلون للدراسة ، وهو حق تلزم به وزارة العمل ، وحسب المادة الخامسة عشر من قانون رعاية الأحداث ، التي تلزم ادارة مدرسة الأحداث بالتنسيق مع وزارة التربية بفتح مدارس ابتدائية ، واخرى متوسطة للصبيان ، ومدرسة اعدادية للفتيان .

ويجوز للخريجين الالتحاق بالمدارس المهنية والمعاهد والكليات. وبالطبع ستقدم الذرائع بعـدم تـوفر المكـان وصعوبة الوضع الأمني . إننا نقترح على وزير العمل ان يدفع تعويضاً ما للأهالي الذين احتلوا بنايـات وزارة العمل ويستعيدها ، مثلما جرى مع بناية دار الملاحظة في منطقة الطوبجي ، حيث قـام الأمريكـان بتعـويض الأهالي ، واستعادة البناية بتسميتها الحقيقية كمدرسة اصلاح الأحداث ، وبدأت باستقبال الموقوفين من الأحداث . ومايلفت النظر البذخ على تجهيزات الدائرة التي من المفروض ان تهتم بالأحداث ، فهناك تكدس بالأجهزة من مختلف الأنواع في الغرفة ، ناهيك عن تجهيزات الوزارة ، بينما يتناقش المسؤولون بكتابنا وكتابكم في موضوع تجهيز مصابيح لقاعات الأحداث المعتقلين ، الخالية الا من مدفأة واحدة وبصيص ضوء . فمـا حـاجتهم الـى الضوء وهم لايقرؤون ولايكتبون ، وان القلم الذي اقسم به الله من أخطر الممنوعات بين المعتقلين ، وكـذلك الورق للضرورة الأمنية ، ربما لأن الحدث سيرسم على الورقة سكينا او شفرة ويؤذي بها نفسه!

ملاحظة : لم يتسنى لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية انفاق مخصصاتها لعام ٢٠٠٧ ، لذا عملت على مناقلة (٢) مليار و٢٥٠ مليون ديناراً الى وزارة اخرى .

بينما يدرس موضوع المال المخصص لطعام الأيتام والمشردين والمعوقين والمعتقلين دراسة وافية ، ويعطى الى متعهد يقبل العرض في مناقصة ، ويتعهد امام الوزير وامام الله بأنه مع المسؤولين سيعمل على توفير وجبـة من الطعام تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ، لكي يساعد الوزارة على توفير بعض القروش البيضاء للأيـام السوداء!

والسلام عليكم .